الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/43/729
S/20234
19 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البند ٣٣ من جدول الأعمال
الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم

مجلس الأمن
السنة الثالثة والاربعون

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم وفقا لقراري مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ و ٥٦٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وقرار الجمعية العامة ١/٤٢ المؤرخ في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ .

٢ - وفي هذا القرار الأخير ، بعد أن أعربت الجمعية العامة ، في جملة أمور ، عن اعترافها بالمساهمة الحاسمة التي قدمها كل من مجموعة كونتادورا وفريق الدعم من أجل إقرار السلم في أمريكا الوسطى ، أشادت بما أبداه رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى من رغبة في السلم بتوقيعهم في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ على اتفاق "إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى" ، وأعربت عن تأييدها الحازم لهذا الاتفاق ، وحثت الرؤساء على مواصلة بذل جهودهم ، وطلبت الى المجتمع الدولي أن يقدِّم إليهم دعمه الكامل ، ورحبت بقبول الأمين العام الدعوة التي وجهتها إليه بلدان أمريكا الوسطى للاشتراك في اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة التي أنشئت في كاراكاس في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وسلّمت بأهمية المبادرة التي قام بها بالاشتراك مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

٣ - وفي نفس القرار ، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم أكبر الدعم الى حكومات أمريكا الوسطى في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق السلم ، وذلك بوجه خاص من خلال منح ما يطلب منه من مساعدة من أجل تحقيق فعالية عمل الآليات المنصوص عليها في اتفاق غواتيمالا للتحقق من تنفيذ الالتزامات المبرمة ومتابعتها .

٤ - وحثّت الجمعية العامة أيضا المجتمع الدولي على زيادة المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية المقدمة الى بلدان أمريكا الوسطى ، وطلبت من الامين العام أن يعزّز خطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى .

٥ - وكان قرار الجمعية العامة ١/٤٢ ، المعتمد بعد التوقيع على اتفاق إسكيبولاس الثاني (A/42/521-S/19085) بشهرين ، يعكس بأمانة مساندة المجتمع الدولي لقرار رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى الخمسة المدركين لآمال شعوبها في إقرار السلم ، وفي أن تقرر مصيرها بنفسها ، وفي أن تسعى الى التوصل الى حلول لمجموعة المشاكل التي تواجهها . ويبدو أن الالتزامات التي تعهّدت بها حكومات أمريكا الوسطى الخمس في إسكيبولاس ، مع التأكيد على تنفيذ هذه الالتزامات في وقت واحد ، كانت ترمي الى كسر الحلقة المفرغة التي أشرت إليها في تقريري المؤرخ في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ فيما يتعلق بعملية إضفاء الصبغة الديمقراطية داخلياً من ناحية ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وعدم استعمال القوة من ناحية أخرى (A/42/127-S/18686) .

٦ - ورغبة مني في الإسهام في عملية إقرار السلم ، وافقت على الاشتراك في اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة ، وهو القرار الذي رحبت به الجمعية العامة فيما بعد . وكان من بين الأعضاء المشتركين في هذه اللجنة ، وفقاً للبند ١٠ من الإجراءات ، الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الامريكية (أو ممثل عن كل منهما) ووزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، وكذلك وزراء خارجية أمريكا الوسطى وبذلت اللجنة الدولية ، تنفيذا لمهامها ، جهودا هائلة خلال الاشهر الخمسة لعملها ، وعقدت خمسة اجتماعات على مستوى الأعضاء المشتركين : في كاراكاس في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ ؛ وفي مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ومرة أخرى في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد عقد هذان الاجتماعان الاخيران بناء على دعوة مني ؛ وفي مقر منظمة الدول الأمريكية بواشنطن العاصمة ، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ؛ وفي مدينة بنما في ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ؛ وعقدت أربعة اجتماعات على مستوى الممثلين المخصصين : في مناغوا في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وفي مدينة غواتيمالا في ٨ و ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، وبمقر الأمم المتحدة في نيويورك ، في ٣ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وفي مدينة بنما في الفترة من ١١ الى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

٧ - واعتبرت اللجنة الدولية منذ إنشائها أن التفتيش في الموقع ، ولا سيما الالتزامات المتعهد بها في مجال الأمن والواردة في الإجراءات ، هو شرط أساسي للتحقق الموضوعي المستقل الفعّال . ومن ثم فقد طلب وزراء الخارجية الاعضاء في اللجنة من الأمينين العامين أن يوفدا الى المنطقة بعثة فنية أولية لتقييم احتياجات التفتيش في الموقع ، وذلك بالتعاون مع حكومات أمريكا الوسطى ، وتمكين اللجنة من تحديد احتياجاتها في هذا المجال . وقد قامت اللجنة المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بزيارة بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، وقامت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بجولة أخرى للتشاور مع ممثلي حكومات أمريكا الوسطى . وخلصت البعثة في التقريرين اللذين قدمتهما الى اللجنة الى أنه نظراً لعدم توافر رغبة جماعية من جانب حكومات أمريكا الوسطى الخمسة فإنه لا توجد الظروف اللازمة لإنشاء الآليات العملية للتحقق من تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مجال الأمن ، وهي وقف إطلاق النار ، وعدم استعمال أراضي أي دولة للهجوم على دول أخرى ، وإيقاف تقديم المساعدات الى القوات غير النظامية والى حركات المتمردين .

٨ - ووفقا للجدول الوارد في البند ١١ من الإجراءات قدمت اللجنة الدولية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الى رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى المجتمعين في كوستاريكا تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات المنصوص عليها في الإجراءات على أساس التقارير الواردة من حكومات أمريكا الوسطى واللجان الوطنية للمصالحة وغيرها من المصادر وكذلك من المعلومات التي جُمِعَت خلال الزيارة التي قام بها الممثلان الخاصان لبلدان أمريكا الوسطى الخمسة في الفترة من ٤ الى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

٩ - وفي البيان المشترك الصادر في ألاخويلا ، كوستاريكا ، في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (A/42/911-S/19447) في ختام اجتماع رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى أعرب الرؤساء عن تقديرهم للجنة لتفانيها وللجهد الذي تبذله للمساعدة على تنفيذ اتفاق اسكيبولاس الثاني ، وقرروا أن تضطلع اللجنة التنفيذية ، التي تضم وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى ، اعتبارا من تلك اللحظة ، بالمهمة الاساسية الخاصة بالتحقق من تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في اتفاق غواتيمالا[(١)] ومراقبته ومتابعته . ومن أجل هذا ستلتمس اللجنة التنفيذية "تعاون الدول الواقعة سواء داخل المنطقة أو خارجها والوكالات المعروفة بعدم انحيازها وبقدرتها الفنية" . وعقدت اللجنة التنفيذية ثلاثة اجتماعات في الفترة من شهر كانون الثاني/يناير حتى الآن (في سان سلفادور في ١٦

و ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ ؛ وفي مدينة غواتيمالا في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس وفي ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ؛ وفي تيغوسيغالبا في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨) . ولم يلتمس هذا التعاون رسميا حتى وقت كتابة هذا التقرير .

١٠ - وعلى الرغم من النكسات التي حدثت مؤخرا فإنه مما لا شك فيه أنه قد أُحرزَ في الأشهر الأولى التالية للتوقيع على اتفاق غواتيمالا تقدم كبير في تنفيذ الالتزامات الواردة فيه فأنشئت اللجان الوطنية للمصالحة في كل بلد وإن كان هناك اختلاف فيما بينها من حيث مدى التمثيل والمهام ؛ وصدرت قرارات بالعفو ، وإن لم يكن ذلك بقصد تحقيق انفراج سياسي كما يتطلب الاتفاق فيما يبدو ؛ ورفعت الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ في البلدان التي كانت قد أعلنت فيها ؛ واتخذت خطوات بدرجات مختلفة من الحسم نحو زيادة أو تعميق التعددية السياسية ؛ واتخذت في البلدان التي كان يوجد فيها قتال اجراءات محددة من أجل وقف القتال .. ووقع في الفترة الأخيرة على المعاهدة التأسيسية لبرلمان أمريكا الوسطى التي صدّق عليها أربع من الهيئات التشريعية الخمس .

١١ - وعلى العكس من ذلك لا يبدو أنه قد أُحرزَ تقدم موازٍ في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم استعمال أراضي أي دولة للهجوم على دول أخرى وكذلك إيقاف تقديم المساعدات الى القوات غير النظامية والى حركات المتمردين . وإن عدم إحراز تقدم في تنفيذ تلك الالتزامات لا يؤثر على تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في وقت واحد فحسب ، بل يضر أيضا بالاستراتيجية التي تضم اتفاق اسكيبولاس الثاني ، والتي تتمثل في تنفيذ وقف القتال عن طريق إصدار عفو شامل وإقامة الديمقراطية في وقت واحد مع إيقاف تقديم المساعدات الى القوات غير النظامية وحركات المتمردين وعدم استعمال أراضي أي دولة للهجوم على دول أخرى . وعلى الرغم من أنه يبدو أن تنفيذ الالتزامات من جانب واحد قد حلّ بعد إعلان ألاخويلا محل مبدأ التزامن في تنفيذ الالتزامات فإنه من الصعب في التطبيق تصور أن مبدأ التناظر في تنفيذ الالتزامات لم يعد ساريا .

١٢ - ومن ثم فإن الأمر يتطلب من حكومات أمريكا الوسطى أن تجدد من زخم جهودها للتغلب على العقوبات الحالية ، وأن تضم جهودها الى التصميم الحازم للبلدان المجاورة للمنطقة التي تربطها بها صلات ومصالح على تيسير هذا العمل والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يسهم في تقويض . وأود في هذا الصدد أن أبرز استمرار اهتمام البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ورغبتها في تقديم

المساعدة اللذين قد أعرب عنهما في البلاغين اللذين صدرا عن وزراء الخارجية في ختام الاجتماعين المعقودين في قرطاجنة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٨ (A/42/927-S/19560) ومكسيكو سيتي في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . كما أرحب بنجاح المؤتمر الرابع للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبلدان أمريكا الوسطى وفريق كونتادورا (سان خوسيه الرابع) المعقود في هامبورغ في يومي ٢٩ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ١٩٨٨ (A/43/258-S/19691) .

١٣ - وقد أُتيحت لي بدوري الفرص في السنة الماضية لكي أبحث الحالة في المنطقة مع رؤساء جمهوريات الارجنتين والبرازيل وبنما وغواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا ، وكذلك مع وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى وممثليها الدائمين وأيضا مع وزراء خارجية وممثلي مجموعة كونتادورا وفريق الدعم .

١٤ - ولاتزال مأساة لاجئي أمريكا الوسطى تثير بالغ القلق . فبينما يفترض أن تنفيذ خطة السلام سيوجد الظروف الملائمة لحل هذه المشكلة المؤلمة فإني أشعر بالاغتباط لانه قد اتخذت بالفعل تدابير ملموسة لتيسير العودة الطوعية للاجئين ، التي بدأت في بعض الحالات بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأود أن أبرز بصفة خاصة القرار الذي اتخذته في سان سلفادور في شهر أيلول/سبتمبر من هذه السنة حكومات امريكا الوسطى والمكسيك بعقد مؤتمر دولي معني بلاجئي أمريكا الوسطى في مدينة غواتيمالا في شهر أيار/مايو ١٩٨٩ لإيجاد حلول عملية لمشكلة اللاجئين والاشخاص المشردين والعائدين ، على أساس إنساني وغير سياسي محض .

١٥ - وقد أعربتُ مرارا عن اقتناعي بأن سبب أزمة أمريكا الوسطى يكمن في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة التي اتسمت بها المنطقة منذ وقت طويل وقد أدّى الانكماش الاقتصادي الحالي الى تفاقم المشكلة . ولذا فقد كان من دواعي ارتياحي أن لاحظت أن اتفاق غواتيمالا يتضمن إلتزاما بتعزيز الديمقراطية بإقامة "نظام من الرفاه والعدل الاقتصاديين والاجتماعيين" وبالالتماس المشترك لمساعدة اقتصادية خاصة من المجتمع الدولي . وبناء على ذلك ، واستجابة للقرارين ١/٤٢ المؤرخ في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ و ٢٠٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أعددت خطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى بحثتها الجمعية العامة وأحاطت بها علما في قرارها ٢٣١/٤٢ المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ .

١٦ - وقلما توجد منازعات دولية يتجلى فيها التفاعل بين السلم والتنمية كما يتجلى في النزاع الدائر في أمريكا الوسطى . فإن التنمية الاقتصادية لم تتأثر تأثرا سلبيا بالدوامة السياسية الجارية في المنطقة فحسب ، بل إن الأزمة الاقتصادية تعمل ايضا على استمرار الهياكل الاقتصادية الاجتماعية غير العادلة وتطيل الصراعات الداخلية ، فتحبط بذلك الجهود الرامية الى التوصل الى توافق في الآراء بشأن النموذج السياسي الاجتماعي المناسب لمجتمعات أمريكا الوسطى . إن من الصعب جدا ، حتى في البلدان العريقة في الديمقراطية ، إقامة أساس متين لمجتمع يشارك في الحكم ويتسم بالتعدد .

١٧ - وفي هذه المرحلة حيث يبدو أن منازعات أخرى في طريقها الى الحل أود أن أناشد بلدان أمريكا الوسطى والبلدان الاخرى أن تجدد إلتزامها الجماعي بإقرار السلم في المنطقة . وإني على استعداد لتقديم كل ما يطلبوه من دعم لتحقيق هذا الهدف .

الحواشي

(١) ينص الفرع ١١ من اتفاق غواتيمالا على أن المهمة الاساسية للجنة التنفيذية هي "تنظيم ودفع وتحقيق" عملية تنفيذ الاتفاقات الواردة في هذه الوثيقة .

- - - - -